

## النظام الضريبي المغربي

أصبحت الضريبة اليوم متعددة الوظائف ويتم استعمالها كوسيلة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة بطبيعة الحال إلى الهدف المالي.

وسيعمل في هذا الجزء الثاني على دراسة الوظائف المتعددة لضريبة وذلك من خلال نموذج النظام الضريبي المغربي وذلك بالإجابة على مجموعة من الإشكالات:

- ما هي طبيعة وخصائص ومكونات النظام الضريبي المغربي؟
- كيف استعملت الضريبة كسياسة لتحقيق أهداف متنوعة ومتعددة؟
- وما هي نتائج هذه السياسة على مستوى تحقيق هذه الأهداف؟

## خصائص النظام الضريبي المغربي

ساهمت في تكوين النظام الضريبي المغربي مجموعة من العوامل منها: التطور التاريخي، درجة نمو، البحث المستمر عن نظام ملائم لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم علاقة القوى السائدة والتي تلعب دورا بالغ الأهمية في توجيه هذا النظام لصالح فئات معينة.

ويتصف النظام الضريبي المغربي الحالي ببعض الخصائص نذكر منها :

- طبيعة النظام المتغيرة إذ يتم إصلاحه باستمرار على المستوى التقني وتبقى أهم الإصلاحات هي :
- إحداث نظام ضريبي في سنة 1961 يعتمد أساسا على الضرائب النوعية.
- وبعد أن اتضح أن هذا النظام يخلف سلبيات عديدة، عمل المشرع في سنة 1972 على اعتماد نظام مختلط يحافظ على الضرائب النوعية بالإضافة إلى مساهمة تكميلية على الدخل الإجمالي للأشخاص الطبيعيين.
- وفي سنة 1978 سن المشرع مجموعة من الضرائب تهم قطاع العقار.
- وأخيرا الإصلاح الشمولي لسنة 1984 والذي جاء ضمن سياسة التقويم الهيكلي وبدافع من المؤسسات المالية الدولية.
- واخيرا كثرة الإصلاحات الضريبي الجزئية التي عرفها النظام الضريبي المغربي في العقدين الأخيرين.

• عدم وجود ضريبة على الثروة والارث: مع أنها شكلت مطلباً أساسياً من طرف أغلب الباحثين الذين ناقشوا النظام الجبائي، لكن الاختيارات المتبعة والعراقيل السوسيوسياسية حالت دون هذا التطبيق.

• عدم مسايرة الضريبة لأهمية مختلف القطاعات الاقتصادية إذ نجد بعض القطاعات كالزراعة التي تمنح كمية مهمة من الإنتاج الوطني وتشغل عدداً كبيراً من السكان، كانت إلى حدود 2014 معفاة من الضريبة، بل أن حصيلتها بين 1961 و 1984 لم تزيد عن 1% من حصيلة الضرائب المباشرة. يمكن ملاحظة نفس الشيء بالنسبة لقطاع العقار والمضاربات العقارية التي تزداد أهميتها الاقتصادية مع العلم أن عبئها الضريبي يبقى رمزياً مقارنة مع المداخل الأخرى.

• إن تحليل بنيات النظام الجبائي المغربي بين التفاوت الكبير بين مساهمة مختلف الضرائب في حصيلة المداخل الجبائية.

- فبناءً على التقسيم التقليدي، إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة<sup>1</sup>، نجد أن هذا النظام لازال يتميز كباقي النظم الجبائية للدول النامية بالمساهمة الكبيرة أو الوحشية (Monstrueuse) – حسب تعبير NGAOSYVATHN<sup>2</sup> - للضرائب الغير مباشرة. في حين لا تتجاوز مساهمة الضرائب المباشرة ربع المداخل الجبائية في أغلب الفترات.

- وإذا قمنا بتحليل معمق وشمولي لبنيات النظام الضريبي المغربي، نستنتج وجود تمركز على صعيد المداخل الضريبية. فالنظام الجبائي المغربي، يتكون حسب قوانين المالية، السنوية، من العديد من الضرائب والرسوم المتنوعة والمختلفة، لكن مساهمة هذه المكونات في المداخل تتفاوت بشكل كبير. حيث يلاحظ من خلال معطيات قوانين المالية، السنوية، أن العبء الجبائي يتمركز بشكل قوي حول بعض الأنواع المحدودة من الضرائب.

فحوالي سبع ضرائب، منها ثلاثة على الاستهلاك، وضرائب الاستيراد، ثم الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وإلى حد ما رسوم التسجيل تشكل مجموعة حوالي 90% من المداخل الجبائية. في حين تعد مساهمة الضرائب الأخرى ضعيفة جداً.

• النظام الجبائي المغربي الحالي لا يمكن ضمان استمرارية دون اعتماده على ضرائب الاستهلاك فمردودية هذه الأخيرة تعد الأكثر أهمية في بنية المداخل الجبائية بشكل عام. فلن نبالغ إذا قلنا أن

<sup>1</sup> -Rullière (G) « Utilité de la distinction entre les impôts directs et les impôts indirects » RSF, Juin. 1986, pp 338-360

- <sup>2</sup> NGAOSYVATHN « Le rôle de l'impôt..... » op. cit

الإدارة الجبائية في المغرب استخدمت منذ الستينات، كل تقنياتها بهدف ملائمة الوعاء الضريبي مع عادات الأسر الاستهلاكية. حيث أن الضرائب الغير مباشرة تمس تقريبا جميع المواد الاستهلاكية<sup>3</sup>.

- تعدد الإجراءات الاستثنائية حيث نجد أن جل الضرائب تقريبا التي تشكل النظام الجبائي المغربي، إلا وتتضمن إجراءات استثنائية لهذا القطاع أو ذلك. وبالتالي فإن مجموعة من هذه الضرائب ليس لها معنى بالنسبة لبعض القطاعات لمدة طويلة قد تصل إلى عشر سنوات. وقد أصبحت هناك متابعة لهذه الإجراءات الاستثنائية من خلال التقارير السنوية للنفقات الجبائية التي تصدر مع مشروع قانون المالية السنوي وذلك منذ 2006.

- إصدار المدونة العامة للضرائب سنة 2007 : جاء صدور هذه المدونة في سياق الإصلاحات التي تهدف تحسين المحيط القانوني والجبائي والاقتصادي للاستثمار وتبعا للالتزامات المغرب تجاه الأوساط الدولية واتفاقيات التبادل الحر الموقعة .

وقد مر صدور المدونة بالمراحل التالية :

إصلاح واجبات التسجيل سنة 2004

إصدار كتاب المساطر الجبائية سنة 2005

إصدار كتاب الوعاء والتحصيل سنة 2006

إصدار المدونة العامة للضرائب سنة 2007

إصلاح واجبات التمير والضريبة الخصوصية السنوية على السيارات وإدراجها في المدونة سنة 2009

نسخ الرسم على محور المحرك وإدماجه في مقتضيات الضريبة الخصوصية على المركبات سنة 2017

إدراج مقتضيات الرسم على عقود التأمين بالكتاب الثالث من المدونة العامة للضرائب 2019

وهكذا، تم التدوين في نص واحد، لجميع مقتضيات الوعاء والتحصيل والمساطر الجبائية المتعلقة

بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل

وواجبات التمير والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات والرسم على عقود التأمين

وتحتوي هذه المدونة على ثلاث كتب:

الكتاب الأول: يضم قواعد الوعاء والتحصيل والجزاءات المتعلقة بالضريبة على الشركات والضريبة

على الدخل والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل؛

الكتاب الثاني: يتعلق بالمساطر الجبائية ويضم قواعد المراقبة والمنازعات المتعلقة بالضرائب

والواجبات المذكورة

---

<sup>3</sup> تم تقسيم المواد المستهلكة من طرف الأسر إلى قسمين حسب دراسة 84/1985، المواد الأساسية "indispensables" والمواد الكمالية "supérieures"

الكتاب الثالث: يخص واجبات التمير والضريبة الخصوصية السنوية على المركبات والمساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح والمساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي و الرسم على عقود التأمين.

وقد تم تحيين المدونة العامة للضرائب في طبعة جديدة للسنة المالية بإدراج التغييرات الواردة في قانون المالية لسنة 2020

## مكونات النظام الضريبي المغربي

سنقتصر في دراستنا هاته للنظام الجبائي المغربي الحالي على الضرائب الثلاث الكبرى التي جاء بها الإصلاح الجبائي 1984:

فعلى صعيد الضرائب المباشرة تم التمييز بين دخول الأشخاص المعنويين، ودخول الأشخاص الذاتيين، وبالتالي أصبح النظام الضريبي المغربي، يعرف ضريبتين مباشرتين:

- الأولى تهم الأشخاص الذاتيين والمتمثلة في الضريبة العامة على الدخل سابقا، وحاليا أصبحت تسمى **الضريبة على الدخل** بموجب قانون المالية 2007.
  - والثانية تهم الأشخاص المعنويين والمتمثلة في **الضريبة على الشركات**.
- أما بالنسبة للضرائب الغير مباشرة فسننظر للضريبة على القيمة المضافة.

## 1- الضريبة على الدخل

تعتبر الضريبة العامة على الدخل، آخر نص قانوني صدر لتتويج مسلسل الإصلاح الجبائي في المغرب، وحلت محل ضرائب نوعية. ومن خلال قراءة أولية للضريبة على الدخل يتبين أن وعاءها يضم خمسة مصادر اقتصادية كذلك هناك بعض الشركات التي تخضع لهذه الضريبة بشرط ألا تخضع للضريبة على الشركات. وهذه المصادر هي التي تؤكد عليها المدونة العامة للضرائب لسنة 2020 في المادة 22 : أصناف الدخل والأرباح المعنية بالضريبة على الدخل هي:

1- الدخل المهني.

2- الدخل الناتجة عن المستغلات الفلاحية.

3- الأجر والدخول المعتبرة في حكمها.

4- الدخل والأرباح العقارية.

## 5- الدخل والأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة

- كغيرها من الضرائب تتميز بخصائص تتماشى وطبيعتها وهي :
- **خاصية السنوية** حيث تحصل كل سنة بالنظر الى الأرباح او المداخيل التي حققها او حصل عليها المكلف خلال السنة الماضية .
- **خاصية التصريح** : المكلف بالضريبة مجبر على تقديم تصريح شامل بمداخيله سوى اذا كان يخضع للحجز من المنبع
- **ضريبة موحدة** : حلت محل نظام الضرائب النوعية التي كان معمولاً بها منذ 1961 حيث تفرض مرة واحدة على مجموع مداخيل الأشخاص الخاضعين للضريبة
- **ضريبة صافية** : تفرض على الدخل الصافي وليس الخام ويعني الدخل الصافي ا
- **ضريبة شخصية** وهنا يقصد المفهوم الواسع للشخصية أي الضريبة تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للمكلف
- **ضريبة تصاعدية** : ترتفع وتنخفض حسب ارتفاع وانخفاض دخل المكلف.

**إقليمية الضريبة** : بالنسبة للحدود الإقليمية لفرض الضريبة على الدخل فقد حددتها المادة 23 من المدونة العامة للضرائب 2020 في : الأشخاص الطبيعيين الذين لهم موطن ضريبي بالمغرب فيما يخص جميع دخولهم وأرباحهم ذات المنشأ المغربي أو الأجنبي. الأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم موطن ضريبي بالمغرب فيما يخص جميع دخولهم وأرباحهم ذات المنشأ المغربي. الأشخاص المتوفرون أو غير المتوفرين على موطن ضريبي بالمغرب إذا حققوا أرباحاً أو قبضوا دخولا يخول حق فرض الضريبة عليها للمغرب عملاً باتفاقيات تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل.

يعد موظفو الدولة الذين يمارسون مهام وظائفهم أو يكلفون بمأمورية في الخارج متوفرين على موطن ضريبي بالمغرب إذا كانوا يتمتعون بالإعفاء من الضريبة الشخصية على الدخل في البلد الأجنبي الذي يقيمون به.

### الإعفاءات العامة من الضريبة على الدخل :

السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي والقناصل والوكلاء القنصليين الأجانب فيما يخص دخولهم ذات المنشأ الأجنبي وذلك بالقدر الذي تسمح به البلدان التي يمثلونها من نفس الامتياز للسفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي والقناصل والوكلاء القنصليين المغاربة.

1- الأشخاص المقيمون فيما يخص العوائد المدفوعة إليهم في مقابل استعمال أو منح حق استعمال حقوق مؤلف في مصنفات أدبية أو فنية أو عملية.

### - تحديد مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة

يتكون مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة من صافي الدخل أو الدخول التي يشملها واحد أو أكثر من أنواع الدخل الخاضع للضريبة باستثناء الدخول والأرباح الخاضعة للضريبة بسعر إبرائي. يحدد صافي الدخل بالنسبة لكل نوع من انواع الدخول على حدى وفق القواعد الخاصة به.

يدرج إجمالي الدخول والأرباح ذات المنشأ الأجنبي في مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة على الدخل، دون إخلال بما تنص عليه الاتفاقيات الجبائية الدولية والأحكام المقررة. باستثناء الدخول والأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي.

### الدخول المكونة للضريبة على الدخل

**1 الدخول المهنية:** يقصد بالدخول المهنية الخاضعة لهذه الضريبة: الأرباح التي يحصلها الأشخاص الذاتيون من مزاولة مهنة تجارية أو صناعية أو حرفية ومهنة المنعشين العقاريين أو مهنة مجزئ الأراضي أو مهنة تجار الأملاك . ويحدد الدخل المهني وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو حسب نظام الربح الجزافي أو وفق نظام النتيجة الصافية المبسطة.

**2 الدخول الزراعية:** تعتبر دخولا فلاحية حسب المادة 46 من المدونة العامة للضرائب 2020 : الأرباح المحققة من طرف فلاح أو مرب للماشية أو هما معا والمتأتية من كل نشاط متعلق باستغلال دورة إنتاج نباتية أو حيوانية أو هما معا تكون منتجاتها معدة لتغذية الإنسان أو الحيوان أو هما معا وكذا الأنشطة المرتبطة بمعالجة تلك المنتجات باستثناء أنشطة التحويل المنجزة بواسطة وسائل صناعية

وتجدر الإشارة إلى انه خلال العقود الأخيرة تضافرت عدة جهود أهمها ذات طابع سياسي أفضلت كل المحاولات الإصلاحية للنظام الجبائي، الهادفة إلى جعل الضريبة على الدخل الفلاحية تلعب دورا يوازي حجم قطاع الفلاحة في الاقتصاد<sup>4</sup>.

هذا الضغط السياسي هو الذي كان وراء الإعلان سنة 1984 عن إعفاء القطاع الفلاحي من أية ضريبة حتى سنة 2000، وتم تمديده بشكل رسمي حتى سنة 2010، (بعد أن كانت الوعود تتجه إلى تمديد هذا التاريخ حتى سنة 2020). ومرة أخرى وبتزامن مع الإعلان عن المخطط الأخضر الذي اطر السياسة الفلاحية الجديدة للمغرب، في السنوات الأخيرة بدأ الفلاحون الكبار (أو اللوبي الفلاحي) يضغطون ويطالبون الدولة بإعادة النظر في اجل 2010 سنة كنهاية للإعفاء الضريبي.

وهو ما تأتى لهم بموجب خطاب ملكي سنة 2008 حيث تم تمديد الإعفاء إلى 2013 وبالإضافة إلى قرار الإعفاء دعا الملك الحكومة حينذاك إلى بلورة تصور متناسق لنظام ضريبي ملائم ومتدرج للقطاع الزراعي يتم اعتماده والعمل به ابتداء من 2014.

وهكذا بموجب القانون المالي لسنة 2014 أصبح القطاع الفلاحي جزءا من الوعاء الضريبي لكن فقط على الورق لان الضريبة الفلاحية بالصيغة التي أتى بها هذا القانون تعتبر في الحقيقة تحريفا لمبدأ إصلاح النظام الجبائي، لأنه بالنظر إلى المعايير التي اعتمدها القانون المالي 2014، نجدها تخدم اللوبي الفلاحي أكثر من هدف إصلاح الوعاء الضريبي.

حيث نص القانون المالي 2014 على اجراء يقضي بتطبيق تدريجي لضريبة القطاع الفلاحي مع استمرارية الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل حسب جدولة تمتد الى 5 خمس سنوات:

- ابتداء من فاتح يناير 2014 إلى غاية 31 ديسمبر 2015، المستغلون الفلاحيون الذين يحققون رقم أعمال يقل عن 35000000 درهم ،
- ابتداء من فاتح يناير 2016 إلى غاية 31 ديسمبر 2017، المستغلون الفلاحيون الذين يحققون رقم أعمال يقل عن 20000000 إلى غاية 31 ديسمبر 2019، المستغلون الفلاحيون الذين يحققون رقم أعمال يقل عن 10000000 درهم ،

واليا وبموجب القانون المالي 2020 تنص المادة 47 من المدونة العامة للضرائب 2020 على : إجراءات تخص الإعفاء الدائم من الضريبة على الدخل يستفيد منه الخاضعون برسوم الدخل الفلاحية

<sup>4</sup> -PALAZZOLI, Idem.

والذين يحققون رقم أعمال سنوي برسم هذه الدخول يقل عن خمسة ملايين (5.000.000) درهم، غير أنه عندما يقل رقم الأعمال المحقق خلال سنة معينة عن خمسة ملايين (5.000.000) درهم، لا يمنح هذا الإعفاء إلا إذا ظل رقم الأعمال المذكور أدنى من هذا المبلغ لمدة ثلاث (3) سنوات محاسبية متتالية.

كما تنص المادة 47 على الفرض المؤقت للضريبة بسعر مخفض يصل 20 في المائة يستفيد منه بعض المستغلون الفلاحيون الخاضعون للضريبة وذلك خلال الخمس (5) السنوات المحاسبية الأولى المتتالية، ابتداء من السنة الأولى لفرض الضريبة.

### 3 الأجور والدخول المعتبرة في حكمها

تعد من قبيل الأجور لتطبيق الضريبة على الدخل: المرتبات والأجور، التعويضات، المكافآت، المعاشات والإيرادات العمرية، وكذا المنافع النقدية أو العينية.

ولأسباب ترتبط بالعدالة الجبائية وأيضاً لأسباب اجتماعية أخرى فإن هذه المداخل تستفيد من معاملة تفضيلية في إطار الضريبة على الدخل تتمثل في العديد من الإعفاءات والعديد من التخفيضات لكن هذه الإجراءات الاستثنائية لم تستطع التخفيف من العبء الجبائي المرتفع الذي تتعرض لها هذه الفئة.

وهكذا بموجب الفصل 57 من المدونة العامة للضرائب 2020 تعتبر مجموعة من المداخل الأجرية معفية من الضريبة بالإضافة إلى هذه الإعفاءات، نص المشرع على بعض التخفيضات التي تحتسب قبل فرض الضريبة .

**4 الدخول العقارية:** تعتبر دخولا عقارية لأجل تطبيق الضريبة على الدخل، ما لم تكن مندرجة في صنف الدخول المهنية: الدخول الناشئة عن إيجار عقارات مبنية وغير مبنية والبناءات مهما كان نوعها. والعقارات الزراعية ويدخل في ذلك المباني والمعدات الثابتة والمتحركة المرتبطة بها. القيمة الإيجارية للعقارات والمباني التي يضعها ملاكها مجانا رهن تصرف الغير. التعويضات عن الإفراغ المدفوعة من طرف مالكي العقارات إلى الأشخاص الذين يشغلونها.

كما تعتبر أرباحا عقارية لتطبيق أحكام الضريبة على الدخل الأرباح المثبتة أو المحققة بمناسبة:



بيع عقارات واقعة بالمغرب أو تفويت حقوق عينية عقارية متعلقة بالعقارات المذكورة. نزع ملكية عقار لأجل المنفعة العامة المساهمة في شركة بعقارات أو حقوق عينية عقارية. عمليات التفويت بعوض لأسهم أو تقديم حصص مشاركة اسمية صادرة عن شركات ذات غرض عقاري. عمليات التفويت بعوض أو المشاركة في شركات بأسهم أو حصص مشاركة في شركات يغلب عليها الطابع العقاري وغير المسعرة ببورصة القيم.

## 5 دخول رؤوس الأموال المنقولة: في مجال رؤوس المنقولة تفرض الضريبة على الدخل بالنسبة

عوائد الأسهم أو حصص المشاركة إذا لم تؤد عنها الضريبة على عوائد أسهم وحصص المشاركة والدخول التي في حكمها. دخول التوظيفات ذات العائد الثابت، أي كل ما يأتي بفائدة وعلو لصاحب رأس المال.

**أسعار الضريبة العامة على الدخل:** عند مجيء قانون الضريبة العامة على الدخل عمل على دمج جميع جداول نظام الضرائب المباشرة النوعية قبل الإصلاح في جدول تصاعدي وحيد يتصاعد حسب أهمية كل شريحة دخل على حدى، في محاولة لتحقيق عدالة جبائية حسب المسؤولين. ( أنظر الجدول ).

سنة 1993		سنة 1989		مشروع قانون الإطار 1984	
السعر %	شريحة الدخل الممتدة من	السعر %	شريحة الدخل الممتدة من	السعر %	شريحة الدخل الممتدة من
0	0 15000	0	0 1200	0	0 8400
14	15001 24000	14	12001 24000	14	8401 21000
22	24001 36000	22	24000 36000	21	2001 36000
36	36001 60000	36	36001 60000	36	36001 60000
44	60001 90000	44	60001 90000	44	60001 90000
46	90001 120000	46	90001 120000	46	90001 120000
48	120001 فما فوق	48	120001 200000	48	120001 180000
		52	200001 فما فوق	50	180001 200000
				52	200001 300000
				58	300001 350000
				64	ما زاد على ذلك

سنة 2003-2005		سنة 1996-1997		سنة 1994	
السعر %	شريحة الدخل الممتدة من	السعر %	شريحة الدخل الممتدة من	السعر %	شريحة الدخل الممتدة من
0	0 20000	0	0 18000	0	0 18000
13	20001 24000	13	18001 24000	14	180001 24000
21	240001 36000	21	24001 36000	22	24001 36000
35	36001 60000	35	36001 60000	36	36001 60000
44	60001 فما فوق	44	60001 فما فوق	44	60001 90000
				46	90001 فما فوق

منذ قانون المالية لسنة 2010 الى قانون المالية 2020		سنة 2009		سنة 2007	
السعر %	شريحة الدخل الممتدة من	السعر %	شريحة الدخل الممتدة من	السعر %	شريحة الدخل الممتدة من
0	0 30000	معفى	0 27000	0	0 24000
10	30001 50000	12	27001 40000	15	24001 30000
20	50001 60000	24	40001 50000	25	30001 45000
30	60001 80000	34	50001 60000	35	45001 60000
34	80001 180000	38	60001 150000	40	60001 120000
38	ما زاد على ذلك	40	ما زاد على ذلك	42	ما زاد على ذلك

وقد عرف هذا الجدول عدة تغييرات بموجب قوانين المالية اللاحقة لصدور قانون الضريبة على الدخل، كذلك الشأن بالنسبة للحد الأدنى المعفى والذي عرف بدوره عدة تعديلات.

### تغيير في أسعار الضريبة على الدخل:

عرف جدول الضريبة على الدخل عدة تغييرات بموجب قوانين المالية 1993 وقانون 1994، كما عرفت تعديلات أخرى بموجب قانون المالية الانتقالي 1996 وتعديل آخر سنة 2003، وتعديلات 2007، ثم 2009 وأخيرا تعديلات مشروع قانون المالية 2010 والتي تعتبر الأكثر أهمية على الصعيد الاجتماعي ومنذ ذلك التاريخ لم يعرف جدول الضريبة اي تغيير.

عموما إن تصاعدية أسعار الضريبة العامة على الدخل، لم تهتم في أغلبها سوى باستخلاص الموارد المالية اللازمة للدولة أكثر من السعي لإنجاز نوع من المساواة أمام الضريبة أو بواسطة الضريبة، بين المداخل العليا والمداخل الدنيا.

فإذا كان مبدأ العدالة عن طريق الضريبة يقتضي جدولا تصاعديا حقيقيا، فإن جدول أسعار الضريبة على الدخل، من الناحية العملية سار في اتجاه التضحية بهذه العدالة لصالح المردودية المالية.

### الحد الأدنى المعفى من الضريبة العامة على الدخل:

عرف الحد الأدنى من الدخل المعفى من الضريبة عدة تغييرات حاول من خلالها المشرع الرفع من مستوى الحد الأدنى استجابة لمتطلبات ارتفاع الأسعار وتكلفة المعيشة. وإذا أردنا إبداء ملاحظات، سنجد أن هذا الحد والذي كان (12000 درهم ثم أصبح 15000 ألف درهم و18000 درهم و20.000 درهم و24000 درهم بموجب قانون المالية 2007، وأخيرا 30.000 درهم بموجب مشروع قانون المالية 2010) لا يتطابق ومستوى الحد الأدنى للمعيشة أو ما يسميه المختصون بعتبة الفقر المطلق<sup>5</sup>.

فحسب تقرير حول " التنمية في العالم لسنة 1988 " للبنك العالمي والذي أثار قضية الإصلاح الجبائي، فقد رأى قضية أن الحد الأدنى للضريبة يجب تحديده بشكل يعفي جميع الذين يبلغ دخلهم ثلاث مرات الناتج الداخلي الإجمالي الفردي<sup>6</sup>. وإذا طبقنا هذه التوصية في المغرب فيجب تحديد مستوى الحد الأدنى الخاضع للضريبة في حوالي 23.600 درهم<sup>7</sup>. بمعنى انتظر المشرع حوالي 20 سنة ليصل إلى هذا المستوى.

<sup>5</sup> -AKESBI (N). « L'impôt général sur le revenu... », op cit p : 182 et suivant.

<sup>6</sup> -Rapport sur le développement dans le monde, 1988 », Banque.

Mondiale, Washington D.E, 1988. P : 113

<sup>7</sup> -Akesbi (N). Idem p : 185

**التخفيضات من الضريبة :** تتضمن الضريبة على الدخل تخفيضات متنوعة :

### - الخصم عن الأعباء العائلية

مراعاة للأعباء العائلية للمكلف بالضريبة على الدخل فإن المشرع منح هذا الأخير بموجب المادة 74 من المدونة العامة للضرائب 2020 على :

I- يخصم ما قدره ثلاثمائة وستون (360) درهما من المبلغ السنوي للضريبة اعتبارا للأعباء العائلية التي يتحملها الخاضع للضريبة عن كل شخص يعوله.

غير أن مجموع المبالغ المخصومة عن الأعباء العائلية لا يمكن أن يتجاوز ألفين ومائة وستين (2160) درهما.

### - تخفيض الضريبة برسم معاشات التقاعد ذات المنشأ الأجنبي

نصت المادة 76 من المدونة العامة للضرائب 2020 على تخفيض ضريبي بالنسبة للخاضعين للضريبة المتوفرين في المغرب على موطن ضريبي بالمغرب من أصحاب معاشات التقاعد ذات المنشأ الأجنبي أو خلفهم يتمتعون وفق شروط بتخفيض نسبته 80% من مبلغ الضريبة المستحقة عن معاشهم والمطابقة للمبالغ المحولة بصفة نهائية إلى دراهم غير قابلة للتحويل.

### الإقراء والضريبة

**تقضي المادة 78 على أنه يجب على الخاضعين للضريبة على الدخل سواء الخاضعون للضريبة أو المعفيون منها مؤقتا أن يسلموا مقابل وصل أو يوجهوا في رسالة مضمونة مع إشعار بالتسليم إلى مفتش الضرائب التابع له موطنهم الضريبي أو مؤسستهم الرئيسية إقرارا بهويتهم الضريبية يكون مطابقا لمطبوع نموذجي تعده الإدارة، وذلك خلال الثلاثين (30) يوما الموالية إما لتاريخ بداية نشاطهم وإما لتاريخ حصولهم لأول مرة على دخل من الدخول.**

## الضريبة على الشركات:

- تشكل الضريبة على الشركات الشق الثاني من الإصلاح الجبائي 1984، وأحدثت محل الضريبة على الأرباح المهنية. سنة 1987 وقد جاء إحداث هذه الضريبة استجابة لضرورتين<sup>8</sup>:
- الأولى تتمثل في إلغاء التعددية الضريبية التي كانت لها الشركات فيما قبل وتجميع مختلف في مادة واحدة ( الدخل الكرائية، الفلاحية، والمهنية) حتى تتكيف مع الواقع الجديد آنذاك والقاضي ضريبة على دخل الأشخاص الذاتيين.
  - والثانية تهدف الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الجديدة في الاقتصاد القائمة على سياسة التقويم الهيكلي والمتأثر بالأفكار الجديدة التي سادت البلاد المصنعة مع بداية عقد الثمانينات. وبالتالي جعل الضريبة تتلاءم أكثر مع الدور المراد أن يلعبه الاستثمار الخاص والمبادرة الحرة التي تعتبر الشركات آليتها المحركة.

### - وعاء الضريبة على الشركات

- لا تهم هذه الضريبة سوى ما تحصل عليه الشركات وغيرها من المؤسسات المعنوية من أرباح ومداخيل، كما تطبق على الشركة أينما كان مقرها، وذلك عن أرباحها التي تحقق في المغرب. وكقاعدة عامة تسري هذه الضريبة كيفما كان شكل الشركة أو هدفها وسواء حققت تلك الأرباح بصورة عرضية أو دورية ولا عبرة لتبعية الشركة للقطاعين العام أو الخاص<sup>9</sup>.

### - سياسة تخفيض سعر الضريبة على الشركات:

- يكتسي سعر الضريبة على الشركات أهمية قصوى كوسيلة يهدف من وراءها المشرع تشجيع المقاولات على الاستثمار.

فهناك من يرى أن رفع سعر الضريبة على الشركات يعد حافزا على النمو والاستثمار وذلك باتخاذ إجراءات انتقائية وتمييزية حسب الأولويات.

وهناك من يرى العكس أي يجب تخفيض سعر هذه الضريبة عن طريق توسيع القاعدة الجبائية، وهذا الرأي الأخير هو الذي يؤيده خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي<sup>10</sup>.

بخصوص سعر الضريبة على الشركات كان يتضمن سعرا واحدا عاديا يطبق على جميع الشركات، وعمل المشرع على تخفيضه بعشر نقط في أقل من عشر سنوات، كانت نسبة الضريبة قبل الإصلاح 48% وغداة الإصلاح تم تخفيضها إلى 45% بموجب قانون المالية 1987، ونزلت إلى 40% سنة 1988، وإلى

8-تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية حول مشروع الضريبة على الشركات، ص: 20

9 -المادة 2 من قانون الضريبة على الشركات.

10 تقرير مجموعة من خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وضع سنة 1987 حول النظام الجبائي المغربي بطلب من وزراء المالية المغربية، ص: 75-76.

38% سنة 1993، ثم 36% سنة 1994 بموجب قانون المالية لسنة 1996 و 30% بموجب قانون المالية 2008. وحاليا نحن امام تعدد الأسعار. وتحتسب الضريبة على الشركات كما يلي:

### ألف بالأسعار النسبية التالية:

السعر	مبلغ الربح الصافي (بالدرهم)
10%	يساوي أو يقل عن 30.000
20%	من 30.001 إلى 1.000.000
30%	من 1.000.001 إلى 5.000.000
31%	ما فوق 5.000.00

باء- بسعر 37% فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير وشركات التأمين وإعادة التأمين.

كذلك عمل المشرع على سن نظام جبائي تفضيلي عبارة عن أسعار نوعية بالنسبة للشركات الأجنبية<sup>11</sup> التي تشتغل ببعض العمليات داخل المغرب.

### الضريبة على القيمة المضافة كأهم ضريبة غير مباشرة:

تعتبر الضرائب غير مباشرة أهم عنصر في السياسة الضريبية لدول العالم الثالث. وتساهم هذه الضرائب بحوالي ثلثي (2/3) في الحصيلة العامة للضرائب في المغرب. ويتم ترجيح هذه الضرائب في عدد من الدول النامية بناء على معطيات سياسية واقتصادية وإدارية واجتماعية. وهناك تبريرات عديدة تسعى إلى ترسيخ هيمنة الضرائب غير المباشرة. من ذلك ضرائب ذات مردودية مرتفعة. سهولة التطبيق والتحصيل لا تثير مشاكل سياسية واجتماعية لأن المستهلك لا يحس بها حين دفعها. تكون ملائمة للبنية الاقتصادية والإدارية التي لا تقدر دائما على استيعاب الضرائب المباشرة.

<sup>11</sup> - في هذا الإطار، أي التعامل مع الشركات الأجنبية فيما يخص الضريبة على الشركات راجع:

- Rapport OCED, 1991 « L'imposition des bénéfiques dans une économie globale : questions nationales et internationales... » Un extrait de ce rapport « Impositions des bénéfiques : quel système retenir en Economie ouverte ? in R. Vues économiques (CPM), Casablanca n° 9, dossier « questions autour de la fiscalité » 1997, pp73-87.



وأخيرا تساهم في كيفية توجيه الاقتصاد بفضل رفع الأسعار أو خفضها أو إلغائها حسب الأهمية والمنفعة المنتظرة من كل منتج وخدمة.

والواقع أن هذه التفسيرات قاصرة في تفسير أهمية هذه الضرائب في الدول النامية، إذ أن هناك اعتبارات أخرى تتمثل في :

- هيمنة المصالح الكبرى على اقتصاد البلد، مما يدفع بأصحاب هذه المصالح إلى الدفع بالثقل الجبائي في اتجاه الاستهلاك بفرضهم لكل الضرائب المرتفعة على رأس المال أو على الدخل.
  - إمكانية أصحاب المصالح على التأثير في النظام الضريبي نظرا لقربهم من مركز القرار السياسي أي الهيمنة التشريعية.
  - عجز الدولة في هذه البلدان على إرغام أصحاب رؤوس الأموال (اللوبيات) على تحمل الضرائب المباشرة مما يضيف على النظام الجبائي صبغة طبقية ترعى مصالح بعض الفئات.
  - جمود الإدارات في البلدان التي لا يتمكن فيها الجهاز الإداري من مساندة تطور المداخل والاقتصاد بصفة عامة، مما يدفع به إلى التقاعس والجمود، ويسهل هذا التوجه الاعتماد على الضرائب غير المباشرة كحل لضرورة التمويل.
  - غياب إدارة سياسية في إعادة هيكلة النظام الضريبي وإعادة توزيع الثروات بكيفية عادلة.
  - تأثر النظام الضريبي بالسياسة الاستعمارية التي طبعت مرحلة الحماية والتي هدفت بالدرجة الأولى إلى إفلات رؤوس الأموال الأجنبية من جميع أنواع الضرائب المباشرة. مما دفع بالمشروع آنذاك إلى تركيز سياسته على الضرائب غير المباشرة.
- وقد تم سن الضريبة على القيمة المضافة بموجب قانون أبريل 1986<sup>12</sup>، وحلت محل الضريبة على المنتوجات والضريبة على الخدمات وشكلت تقدما لا يقبل الجدل بالنسبة لهذه الضرائب، وكذلك مرحلة مهمة في تطور النظام الضريبي المغربي بصفة عامة.
- وتنصب الضريبة على القيمة المضافة فقط على القيمة الجديدة للسلعة في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها. فقد تنحصر على مستوى الإنتاج أو تطبيق على مراحل الإنتاج والتسويق. وبفضل تقنية الخصومات يبقى مبلغ الضريبة على مجموع القيم مساويا دائما لسعر الضريبة على السلعة عند الاستهلاك.
- ومما يميز هذه الضريبة هو أنه محايدة، وذلك لعدم حصرها العبء الضريبي على مرحلة معينة من مراحل الإنتاج.

<sup>12</sup> - ظهير رقم 185.347 صادر في دجنبر 1985 بتنفيذ القانون رقم 30.85 بفرض الضريبة على القيمة المضافة، ج ر عدد 3818 بتاريخ فاتح يناير 1986.

كما أن العمل بهذه الضريبة يستوجب إمساك محاسبة دقيقة لدى المنتجين والموزعين، وهو ما لا يتوفر دائما في الدول السائرة في طريق النمو مما يجعل مهمة الإدارة صعبة جدا في ممارسة رقابة فعلية على الممولين القانونيين لهذه الضريبة وقد يفتح بهذا، أسباب للتملص والتهرب من الضريبة.

#### أ- العمليات الخاضعة للضريبة:

تفرض هذه الضريبة على جميع العمليات المنجزة بالمغرب سواء كانت طبيعتها صناعية أو تجارية، أو حرفية، أو داخلية في نطاق مزاولة مهنة حرة، كما تطبق من جهة أخرى على صعيد عمليات الاستيراد. **نظام تطبيق الضريبة على العمليات المنجزة داخل المغرب** يقصد بنطاق التطبيق تحديد المجال الإقليمي الذي تجري في إطاره العمليات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة. ويعتبر القانون العملية منجزة في المغرب: في حالة البيع، عندما ينجز هذا البيع بشروط تسليم البضاعة في المغرب. وفي حالة عملية أخرى غير البيع، عندما يتم استغلال أو استخدام الأعمال المؤداة أو الخدمات المقدمة أو الحقوق المفوية أو الأشياء المؤجرة.

#### 1 وعاء الضريبة:

تتخذ الضريبة من رقم الأعمال أساس تفرض عليه ويشمل رقم الأعمال، أثمان البضائع أو الأعمال أو الخدمات والمداخل التبعية المرتبطة بها وكذا المصاريف والواجبات والرسوم المترتبة ما عدا الضريبة على القيمة المضافة.

#### د- أسعار الضريبة على القيمة المضافة:

تبنى المشرع المغربي فيما يخص أسعار الضريبة على القيمة المضافة نظاما تعديدا، ونظام تعدد الأسعار واختلافها ليس من ابتداء النظام الجبائي المغربي، بل يوجد بالعديد من الدول النامية، وحتى الدول المتقدمة. ففي فرنسا مثلا نظام الضريبة على القيمة المضافة يتوفر على العديد من الأسعار تتلاءم وطبيعة العملية الخاضعة للضريبة، حسب ضرورتها وأهميتها<sup>13</sup>.

وأسعار الضريبة على القيمة المضافة حاليا هي :

سعرا عاديا بمعدل 20% يطبق على كل المنتوجات والخدمات التي لم يرد ذكرها في المواد المتعلقة بالأسعار الأخرى. وقد كان هذا السعر أثناء إحداث هذه الضريبة وحتى سنة 1995 يحدد في 19%. سعرا مخفضا بمعدل 7% يطبق على السلع ذات الاستهلاك الواسع وبعض الخدمات المودة من طرف لأبنك والمؤسسات المالية المشابهة.

<sup>13</sup> -TIXIER ET Gestm 3 droit fiscql3 op cit p. 445.

سعرين معتدلين، الأول يساوي 10% أحدث بقانون المالية 1997/96 يطبق على المركبات السياحية، والثاني يساوي 14% يطبق على بعض المواد الغذائية وقطاع الأشغال العقارية، والنقل، وعمليات صنع السيارات، والدرجات النارية الاقتصادية.

وقد كان قانون الضريبة على القيمة المضافة يتضمن سعرا أعلى بمعدل 30% بطبق على السلع الكمالية، وألغى بقانون المالية لسنة 1993.

كما يتضمن هذا قانون الضريبة على القيمة المضافة بعض الأسعار الخاصة تطبق على المشروبات الكحولية والمصنوعات الذهبية. وتجدر الإشارة إلى أن المشرع قد منح عددا من الإعفاءات لأغراض اقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث تعفى من الضريبة المواد الغذائية الأساسية ( الحليب، الدقيق...) والمواد الثقافية ( جرائد، كتب...). بالإضافة إلى مواد أخرى.